

بيان المحصلة وقوله الحكمة فثبت بتفاسيري احسنها العلم النافع المصاحب
للعمل وليس بعد الفريضة اما اذا ذلك ليدبروه ان هناك واسطة بين
طلب العلم والفريضة بحيث يكون تلك الواسطة دون الفريضة واعلام من
طلب العلم في الثواب فاذا كان ان الذي دون الفريضة في الثواب ويطلب
في الرتبة علم العلم يفقد اي يموت اهل وليس المراد ان يتبع من اصحابه
لمدين ان الله لا يقبل علم نافع الا على طريقه فليس نظاهم بل هو مني على
طريقة ضعيفه لقول ان كان اثباتها في ونعيمها اثبات والتحقيق خلافة
وهو ان كادسا يراد فعال ان دخل عليها النعم كانت متعينة لقولك
ما كاد زيد يقوم فالقرب من القيام متني وكذا القيام بالطريق الاولي
ومن شكك ان قوله تعالى لم يكذبوا الله من ان يقال لم يربها لانها اذا
يقا القرب من الروية فليس الروية من باب ولا يرد قوله تعالى
فذكروها وما كادوا يفعلون لان المزج كان متأخرا عن وقت امتناعهم
منه قلنا قضا لان شرطه اتحاد الزمن وان لم يكن نبي كان المعنى على
الاثبات فاذا قلت كاد زيد يقوم كان القرب من القيام ثابتا تعلموا
انما قدم الامر بالتعلم لتقدم على التعليق عليها فلهذا في رواية
الحاكم تعلموا القرائين وعلموها الناس فاني امرت بقبول وان
العلم سيقض وتظهر الفتن حتى تختلف الرجلان في الفريضة فلا يجيدان
من يعقل بينهما وقوله نقر الخ فيكون الحديث ضعيفا وحسن الضمير مع
التكثير باعتبار ان هذا اللفظ لقب لهذا الفن كان غرضه للتيسار
توثق التيسار على قلة المشتغل به ليس لتباهر واما الظم ترتيبه على
تشعير سائله وتوفيقه على علم الحساب فالوضع ان لو قال ما كان
علم الفرائض متشعيرا لمسا بل متوقفا على علم الحساب كان الخ
وقيل غير ذلك منها انه صالفة في فضل على حد الخ عرضة
ومنها ان المراد بالفضل الجمل ولو غير مستوان وان لم يناسب
المبالغة الالبعنوان الظاهر ومنها انه على حقيقة لو بسطت
مسائله

مسائله وقيد ان غيره لو بسط لقرائضا ومنها انه باعتبار الثواب وهوها
على القرب وقبول اه من الامر وقد ورد في علم الفرائض الخ من
الاحاديث قوله صلى الله عليه وسلم من علم فريضة لم ينل عثر رقاب
ومن قطع ميراثا قطع الله ميراثه من الجنة ومنها ما روي عن بن عمر موقفا
تعلوا القرائين كما تعلمون القرآن ومن اتقاهما برآه الحاكم عن عمر رضي الله
عنه انه قال اذا حدثتم فحدثوا بالقرائين واذا هو تعرفوا لهوا بالرمي
وفي حديث البخاري ما جمع اعمال البر في الجهاد الا بصقة في حكر
وما جمع اعمال والجهاد في العلم الا بصقة في حراة لا محالة خبر
لا محذوف والتقدير موجوده وهذه الجملة معترضة بين خص وقوله
بما حياه واصلا محالة ان اخذت من الجمله مجمله بالياء وان اخذت من
الحول محولة بالواو ونقلت حركتها الي الساكن قبلها فيقال تحركت
الواو والياء بحسب الاصل وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلت الف
وقوله والقوة عطفت نفسه وقوله والحركة او الحظاية الخلد والحيلة
فعتها والحول والمعنى في كلام المصنف لا يحول عن اثبات تلك الخصوصية
لزيد وقوله وبها لاوي في بالغا لان المقام لها وقوله مفعلة اي بوزن
مفعلة وقوله منها اي من الجملة والحول والمعنى ان لفظ محالة ما نحو
من احدثه من المعنيين وتقدر بالظواهر هكذا خص زيد بتلك العطية
من غير حيلة منه بل يحض فضل الله سبحانه وتعالى او المعنى لا حيلة في
ترك خصيص زيد بما ذكر او بمعنى لا يدهن المعاني متقاربة
وقوله حفض حقيقة اذ يقينا تفسير لمجوع المركب من لا واسما لاسمها
فقط والاشد المعنى وفي الحقيقة هو تفسير باللائم لان المعنى الحقيقي
لهذا التركيب لا يحول عن اثبات الخصوصية لزيد وان الخصوصية
ثبتت له من غير حيل ولا قوة منه ويلزم يتبين بتوهمها والحقا
الغضا اي الشيء المعطى وليس صدل لفظا بمعنى اخذ لعدم محتمه
هنا والنية فيه ما تقدم من حذف الواو مع عطفت والحق